

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

علوم اللغة

دراسات علمية محكمة تصدر أربع مرات في السنة

كتاب دورى

مج ١٠، ع ١٠٧١ ٢٠٠٧

حقوق الطبع والنشر محفوظة ، ولا يسمح بإعادة نشر هذا العمل كاملا أو أى قسم من أقسامه ، بأي شكل من أشكال النشر أو استنساخه أو ترجمته ، أو اختزانه في أى شكل من أشكال نظم استرجاع المعلومات ، إلا بإذن كتابى من الناشر .
قيمة الاشتراك السنوى :

(داخل جمهورية مصر العربية)

٨٠ جنيهاً مصرياً

(خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

٨٠ دولاراً أمريكياً

سعر العدد :

(داخل جمهورية مصر العربية)

٢٠ جنيهاً مصرياً

(خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

٢٠ دولاراً أمريكياً

أسعار خاصة للطلبة :

المراسلات :

توجه جميع المراسلات الخاصة إلى :

دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

ص . ب (٥٨) الدواوين - القاهرة ١١٤٦١ القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

المحتويات

الصفحة	البحوث
٤٤-٩	في المصطلح اللغوي عند الدكتور تمام حسان د. عبد الرحمن حسن العارف
١٢٤-٤٥	التوجيهات اللغوية لابن هشام اللخمي د. مجدى إبراهيم يوسف
١٥٩-١٢٥	أشباه النفي ماهيتها ومسائلها (دراسة نحوية تحليلية) د. أسماء بنت محمد العساف
١٩٧-١٦١	تداوليات الخطاب و ضوابط الرواية والتلقى د. محروس محمد إبراهيم على
٢٤٠-١٩٩	الإعراب والمعنى د. محمد بن حماد القرشي
٣٠٣-٢٤١	ألفاظ ألوان الغنم في الغريب المصنف والمخصص د. جمعان بن ناجي السلمى
٣١١-٣٠٥	قضايا البحث في الألفاظ العربية (في اللغة القازاقية) أ. د. شمس الدين كريم

أشباه النفي ماهيتها ومسائلها "دراسة نحوية تحليلية"

د/ أسماء بنت محمد بن عسّاف العسّاف
استاذ النحو والصرف المساعد
كلية التربية - الأقسام الأدبية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ، وبعد .
فإن التشابه في النحو ظاهرة معروفة ، إذ هو علة الحمل و بذرة القياس ، وهو باب واسع في العربية ، بنيت عليه الأحكام وقُعدت القواعد ، و لولاه ما اتسعت رقعة اللغة وتعددت ألفاظها وتراكيبها . وللتشابه أثر آخر ، إذ يجمع بين الحرفين شبه مشترك ، يكون مدعاة لاتفاقهما في حكم معين لمسألة بعينها ، و يلتقي المعنى مع المعنى فيجران في مجرى واحد يزول بهما لحكم متفق ، ولم يكن شبههما مدعاة لألوية أحدهما على الآخر مما يستدعي الحمل ، بل اشتراكهما في الحكم على حد سواء .
ولعلّ (ما يشبه النفي) من أبرز ما ظهر في النحو ، إذ جرى اصطلاح النحويين على الإجمال بعد النفي بقولهم "و شبهه" مرّيين قربينه النهي و الاستفهام ، و من هنا كانت فكرة البحث بتتبع تلك المسائل التي تشارك فيها الاثنان أو أحدهما مع النفي .
و قد حظيت حروف النفي والنهي و الاستفهام باهتمام المتقدمين والمتأخرين ، غير أن الالتفات إلى (شبيه النفي) لم يحظ بتلك العناية و هذا الجمع ، فضلا عن أنه من المعاني التي تخترق كل باب ، وتؤثر أيما تأثير في الأحكام النحوية ، وانظر إليها في الاستثناء مثلا كيف تُجيز في المستثنى أن يخرج عن حكمه ويصير تابعا !
وقد قامت هذه الدراسة على الجمع بين النظيرين قاصدة إلى بيان العلاقة بين المتشابهات، متعقبة مسائلها و أحكامها رغم تناثرها و تفرقها على أسس تحليلية .
وجاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث ، وقف التمهيد على ماهية شبيه النفي وبيان علاقتها و أدواتها، و كان المبحث الأول بعنوان (النهي و الاستفهام) ، شاملا المسائل التي دار الثلاثة في رحاها ، و اختص كل واحد من الثاني و الثالث بأحدهما ، و تحت كل مبحث عولجت مسائل الباب .
والله أسأل أن أكون قد وفقت لتقديم عمل أخدم به هذه اللغة الشريفة التي فاقت أسرارها قدراتنا ، و أن يجد فيه الباحث مبتغاه على ما فيه من قصور وفوات ، و أن يجعله خالصا لوجهه الكريم ، وصلى الله على نبينا محمد و على آله وصحبه أجمعين .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ، وبعد .

فإن التشابه في النحو ظاهرة معروفة ، إذ هو علة الحمل و بذرة القياس ، وهو باب واسع في العربية ، بنيت عليه الأحكام وُقِدَت القواعد ، و لولاه ما اتسعت رقعة اللغة وتعددت ألفاظها وتراكيبها . وللتشابه أثر آخر ، إذ يجمع بين الحرفين شبه مشترك ، يكون مدعاة لاتفاقهما في حكم معين لمسألة بعينها ، و يلتقي المعنى مع المعنى فيجريان في مجرى واحد يؤول بهما لحكم متفق ، ولم يكن شبههما مدعاة لأولية أحدهما على الآخر مما يستدعي الحمل ، بل اشتراكهما في الحكم على حد سواء .

ولعل (ما يشبه النفي) من أبرز ما ظهر في النحو ، إذ جرى اصطلاح النحويين على الإجمال بعد النفي بقولهم " و شبهه " مريدين قرينه النهي و الاستفهام ، و من هنا كانت فكرة البحث بتتبع تلك المسائل التي تشارك فيها الاثنان أو أحدهما مع النفي .

و قد حظيت حروف النفي والنهي و الاستفهام باهتمام المتقدمين والمتأخرين ، غير أن الالتفات إلى (شبيه النفي) لم يحظ بتلك العناية و هذا الجمع ، فضلا عن أنه من المعاني التي تخترق كل باب ، وتؤثر أيما تأثير في الأحكام النحوية ، وانظر إليها في الاستثناء مثلا كيف تُجيز في المستثنى أن يخرج عن حكمه ويصير تابعاً !

وقد قامت هذه الدراسة على الجمع بين النظيرين قاصدة إلى بيان العلاقة بين المتشابهات، متعقبة مسائلها و أحكامها رغم تناثرها و تفرقها على أسس تحليلية .

وجاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث ، وقف التمهيد على ماهية شبيه النفي وبيان علاقتها و أدواتها، و كان المبحث الأول بعنوان (النهي و الاستفهام) ، شاملا المسائل التي دار الثلاثة في رحاها ، و اختص كل واحد من الثاني و الثالث بأحدهما ، وتحت كل مبحث عولجت مسائل الباب .

والله أسأل أن أكون قد وقفت لتقديم عمل أخدم به هذه اللغة الشريفة التي فاقت أسرارها قدراتنا ، و أن يجد فيه الباحث مبتغاه على ما فيه من قصور وفوات ، و أن يجعله خالصا لوجهه الكريم ، وصلى الله على نبيينا محمد و على آله وصحبه أجمعين .

التمهيد
"شبيه النفي ماهيته و علاقته"

درج النحويون - عند توافق حكم النفي و النهي و الاستفهام - أن يُحملوا بقولهم : "النفي و شبهه" يعنون به قرينيه ، و ذلك عند وقوع أمر أو و جوب حكم لاشتراط سبقه بالنفي و شبهه ، دونما نصّ على الشبيهين اعتمادا على (العلم بهما) . وخذ أمثلة على ذلك من نصوص النحويين :

يقول ابن مالك : " لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة ما لم يختص أو يسبقه نفي أو شبهه"^(١) و " و أما جر الفاعل بـ "من" فكثير ، لكن بشرط أن يكون نكرة بعد نفي أو شبهه"^(٢)

و يقول ابن الناظم : " و إن كان الاستثناء متصلا بعد نفي أو شبهه ، و المستثنى متقدم على المستثنى منه ... امتنع جعل المستثنى بدلا"^(٣)

و يقول المرادي : " و إنما تكون نسقا بعد النفي ، و ما جرى مجراه"^(٤)

و قد صرح بعضهم بتفسير الشبيه ؛ قال ابن الناظم : " أو ما يشبه النفي ، وهو النهي و الاستفهام"^(٥)

و قال أبو حيان : " أو يسبقه نفي ... أو شبه نفي ، وهو النهي... و الاستفهام"^(٦) ، و قال السيوطي : " شرطها تقدّم نفي أو شبهه ؛ و هو النهي و الدعاء"^(٧)

أو بالنص على المشابهة ، كقول ابن مالك : " دخلت على الخبر بعد "هل" لكون "هل" تشبه النافي"^(٨)

وللنفي أدوات ؛ أفعال كـ "ليس" و حروف كـ "لم" و "لما" و "لن" و "إن" و "ما" و "لا" ، و للنهي حرفه وهو "لا" ، و للاستفهام أدواته ، حروف كـ "الهمزة" و "هل" ، و أسماء كـ "من" و "ما" و "أين" و "متى" و "أيان" و "كيف" .

و يحسن بنا أن نقف لبيان أوجه المشابهة بين النفي و النهي و كذا الاستفهام .

فتمة جامع معنوي و آخر لفظي ؛ فالمعنى و هو خلاف المثبت يلفّ الاثنيين ، و يعتبر عنه النحويون بـ "غير الموجب"^(٩) ، قال أبو حيان " و غير الواجب عندهم هو النفي و النهي

(١) شرح التسهيل ٢/٢٣١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٥٧٨ - ٥٧٩ .

(٣) شرح ابن الناظم ٢٩٨ .

(٤) الجنى ٢٣٧ .

(٥) شرح ابن الناظم ٢٩٤ .

(٦) الارتشاف ٣/١٥٧٧ .

(٧) الهمع ٢/٦٥ .

(٨) شرح الكافية الشافية ١/٤٣٧ .

(٩) انظر : التخمير ١/٤٥٥ .

و الاستفهام^(١) ، و قال المرادي " فعني بغير الموجب النفي ... والنهي ...
والاستفهام^(٢) وقال الصيمري " لأن الاستفهام غير موجب أيضا ، فهو يجري مجرى
النفي^(٣) .

ثم تتفق الألفاظ ؛ فهذا حرف النهي "لا" يشبه كثيرا من أدوات النفي ، كـ "من" و "ما"
و "لم" و "إن" ، إذ هما على حرفين ساكن ثانيهما ، بل إنه يتفق مع ما ثانيه ألف منها ،
و يطابق تماما في الصورة حرفا نافيا هو "لا" .

وكذا بالنسبة لأدوات الاستفهام التي تشابه النفي في عدتها ثنائية و ثلاثية و حركاتها
وسكونها ، ثم يقع تماثل صوري تام بين ألفاظهما كـ "ما"
وكذلك يشابه النفي و قرينه في الأسلوب ؛ إذ هي من أساليب الإنشاء ، و في الاستعمال
أيضا ؛ فهي مما يكثر في لسان العرب لخفتها ، و تعد في الأجوبة التي بلغت في عدة
النحويين ثمانية على الأرجح^(٤) .

ويكاد الاستفهام يقترب من النفي كثيرا ، فيتداخل معه معنى إذا أشبع معنى الإنكار ،
فيأتي مرادا به النفي ، فيحقق معه شيئا معنويا كبيرا و هذا كثير فيه^(٥) ، يقول صدر
الأفاضل : " الاستفهام يجري مجرى النفي ، و ذلك إذا كان إنكارا^(٦) . و شاهده
(فاستفهم أربك البنات و لهم البنون)^(٧) و هو كثير في القرآن .

بل قد يتجاوز بعضهم ، فيطلق النفي على النهي و الاستفهام ، و خذ مثلا على ذلك من
نصوص القرافي التي يفشو فيها هذا الاستعمال ، يقول في الكلام على قول الله تعالى
(ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم قل إن الهدى هدى الله أن يوتي أحد مثل ما أوتيتم)^(٨) :
"وأما دخول (أحد) هنا و إن كان الكلام موجبا فبسبب النفي الواقع في أول الآية في قوله
تعالى (لا تؤمنوا)^(٩) . و غيرهما كثير .

(١) الارتشاف ٤/١٧٢٣ .

(٢) الجنى ٣١٧ .

(٣) التبصرة ١/٣٧٥ .

(٤) انظر مثلا : التبصرة ١/٣٩٩ .

(٥) انظر : أمالي ابن الشجري ١/٤٠٧ ، التخمير ١/٢٩١ .

(٦) التخمير ١/٢٩١ .

(٧) ١٤٩/الصفات .

(٨) ٧٣/آل عمران .

(٩) الاستغناء ٢٥٠ .

المبحث الأول

النهي والاستفهام

يختصّ النفي و ما أشبهه من نهى و استفهام بأحكام نحوية تتعلق بالتركيب التي تجري في سياقها ، إذ تنفرد بوقوع أسلوب لا يكون إلا معها ، و هو (الاستثناء المفرغ) ، و كذا تحيز إلغاء عمل الأداة ، فتغيّر الحكم النحوي ، و ذلك عند وقوع الاستثناء التام بعدها ، إذ يجوز فيه أن يخرج من النصب على الاستثناء إلى الإعراب تابعاً بعد إلغاء عمل "إلا" ، و تقع الزوائد بعدها ، و ذلك بزيادة حرف الجرّ "من" ، و قد يسوغ لعمل ، كما في رفع أفعل التفضيل للظاهر فيما يراه ابن مالك .

كما يسوغ النفي و شبهه مع ما سواه من المسوغات لمخالفة حال ، كما في مجيء الحال من النكرة بدل المعرفة ، و كذا يشترك الثلاثة مع باقي الأساليب المعدودة في الأجوبة لتضمّر عاملاً على سبيل الوجوب ، وهو "أن" الناصبة للمضارع بعد حرفين هما "فاء السببية" و "واو المعية" .

و كذلك توجب الربط بالحرف بين الجملة التي تقع في سياق النفي و شبهه و غيرها والعامل قبلها ، و ذلك بوجوب ربط جملة جواب الشرط الواقعة بعده بـ "الفاء" .
وفيما يلي المسائل مع عرض وتحليل^(١) :

وقوع أسلوب

١- الاستثناء المفرغ :

يتفق النهي والاستفهام مع النفي في أنّ الاستثناء المفرغ يقع في سياقهما .
و التفريغ في الاستثناء هو " أن يكون الكلام محمولاً على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء ، و ذلك قولك : ما جاءني إلا زيد ، و ما ضربت إلا زيدا ، و ما مررت إلا بزيد ، فإتما يجري هذا على قولك : جاءني زيد ، و رأيت زيدا ، و مررت بزيد ، و تكون الأسماء محمولة على أفعالها"^(٢) ؛ لأنّ الفعل تفرغ لما بعد "إلا" فعمل فيه ، و زال ما يستثنى منه^(٣) ، ولغت "إلا" عملاً لا معنى^(٤) ، فتخلص الجملة إلى إلغاء أسلوب الاستثناء ، و رجوعها إلى حالها .

و يلزم فيه ترك المستثنى منه ، و تفرغ السابق ليشتغل بالمستثنى ، و يكون "باعتبار ما يتفرغ له الفعل من فاعل ، نحو : ما قام إلا زيد ، أو مفعول نحو : ما أكرمت إلا زيدا ،

(١) جرى ترتيب المسائل على أساس تقديم المنفرد من الأحكام من يخصّ النفي وشبهه ، على ما يشترك معها سواها .

(٢) المقنضب ٣٨٩/٤ ، و انظر : الاستغناء ٢٣٤ ، العمدة ٣٨١/١ .

(٣) انظر : الأصول ٢٨٢/١ ، الاستغناء ٢٣٤ .

(٤) انظر : التخمير ٤٥٦/١ .

أو خبر مبتدأ نحو : ما زيد إلا قائم ، أو ما هو في معنى الخبر ، نحو : ما ظننت زيدا إلا قائما ، و ما زيد إلا قائما^(١) أو من مجرور نحو : لا تمرر إلا بزيد .
يقول سيبويه : " اعلم أن "إلا" يكون ما بعدها على وجهين ... أن تلحق "إلا" الفعل بغيرها"^(٢) .

و شرطه سبق النفي ، كقوله تعالى (و ما محمد إلا رسول)^(٣) ، و يشاركه في ذلك النهي و الاستفهام المؤول بالنفي ، كقوله تعالى (و لا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم)^(٤) و (فهل يهلك إلا القوم الفاسقون)^(٥) و هو كثير في القرآن^(٦) ، و لا يقع في الموجب و الأمر و التمني و الشرط^(٧) ، فلا يجوز : زيد إلا قائم ، فعلم من ذلك ارتباط الأداة بالنفي و شبهه ثبوتا و إلغاء ، فلا يكون التفرغ و الإلغاء إلا بهما .

تغيير الحكم النحوي

٢- جواز إخراج المستثنى عن حكمه :

و يشترك النهي و الاستفهام مع النفي في إجازة تغييرهما حكم الاستثناء ، إذ الأصل في المستثنى أن يكون منصوبا على الاستثناء ، و ذلك إن وجد المستثنى منه ، و كان مثبتا .
و يشاركه حكم آخر ؛ إن سبقت جملة الاستثناء بنفي أو نهى أو استفهام ، فيكون ما بعد "إلا" - في حال - مستثنى منصوبا ، كقولك : ما قام أحد إلا زيدا ، و ما ضربت أحدا إلا زيدا ، و ما مررت بأحد إلا زيدا^(٨) . هذا إن جعلت السابق - وهو : ما قام أحد ، و ما ضربت أحدا ، و ما مررت بأحد - كلاما تاما لا ينوي فيه الإبدال من أحد^(٩) .
و يجوز - في حال أخرى - أن تُهمل "إلا" ، و يخرج ما بعدها عن وجهه في الاستثناء ، فيكون مجرى على الأول تابعا له^(١٠) ، مقدرا إيداله منه ، و يكون المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام ، فنقول : ما قام أحد إلا زيد ، و ما ضربت أحدا إلا زيدا ، و ما مررت بأحد إلا زيد^(١١) .

(١) الاستغناء ٢٣٦ .

(٢) الكتاب ٢/٣١٠ - ٣١١ .

(٣) ١٤٤/ال عمران .

(٤) ٧٢/ال عمران .

(٥) ٣٥/الأحقاف .

(٦) انظر : الاستغناء ٢٣٦ - ٢٣٠ .

(٧) انظر : الارتشاف ٣/١٥٠٢ - ١٥٠٣ .

(٨) انظر : المقتضب ٤/٣٩٠ ، الأصول ١/٢٨٢ ، التبصرة ١/٣٧٥ ، أسرار العربية ٢٠٥ ، التخدير ١/٥٥٠ ، الاستغناء ٢١١ .

(٩) انظر : الأصول ١/٢٨٢ .

(١٠) عند البصريين على البديل (بعض من كل) لأنه على نية تكرار العامل ، وعند الكوفيين على عطف النسق ؛ لأن "إلا" عندهم حرف عطف في باب الاستثناء خاصة ؛ لأنه مخالف للأول ، و المخالفة لا تكون في البديل ، و تكون في العطف بيل و لا ولكن . (المساعد ١/٥٦٠ - ٥٦١ ، الهمع ٣/٢٥٣ ، التصريح ١/٣٤٩) .

(١١) انظر : الأصول ١/٢٨٢ .

قال سيوييه : " هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلا مما نفي عنه ما أدخل فيه ، و ذلك قولك : ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ ، و ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ ، و ما رأيت أحدا إلا زيدا ، جعلت المستثنى بدلا من الأول ... فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلا من الذي قبله ؛ لأنك تدخله فيما أخرجت منه الأول ... و من قال : ما أتاني القوم إلا أباك ؛ لأنه بمنزلة (أتاني القوم إلا أباك) ، فإنه ينبغي له أن يقول : (ما فعلوه إلا قليلا منهم)"^(١) .
 و به قرئ في السبعة في قوله تعالى (و لا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك)"^(٢) و (ما فعلوه إلا قليل منهم)"^(٣) و كذا في قوله تعالى (و من يغفر الذنوب إلا الله)"^(٤) و (و من يقنط من رحمة ربه إلا الضالون)"^(٥) و هو الأجود و الأولى^(٦) لوجهين ؛ أحدهما : موافقة اللفظ ، و الثاني : أن البدل يجري في تعلق العامل به كمجراه لو ولى العامل ، والنصب في الاستثناء على التشبيه بالمفعول ، فلما كان البدل أقوى في حكم العامل ، كان أولى من النصب .

و قياس الكلام - عند ابن السراج - مبني على مراد المتكلم ، قال : " و القياس عندي إذا قال قائل : قام القوم إلا أباك ، فنفيت هذا الكلام ؛ أن تقول : ما قام القوم إلا أباك ؛ لأن حق حرف النفي أن ينفي الكلام الموجب بحاله و هيئته ، فأما إن كان لم يقصد إلى نفي هذا الكلام الموجب بتمامه و بنى كلامه على البدل قال : ما قام القوم إلا أبوك"^(٧) .
 و لينظر إلى تلك الأساليب الداخلة على جملة الاستثناء ، و هي النفي و النهي و الاستفهام ؛ كيف تقوى على تغيير الحكم النحوي الذي كان سائدا - مع خفته - و هو النصب على الاستثناء ، فيؤول إلى حكم مثلث الإعراب بحسب متبوعه ، و يكون هو الأرجح عند النحويين .

تغيير الحكم النحوي

٣ - جواز اتباع المستثنى منه للمستثنى :

إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه بعد نفي أو شبهه ، وجب نصبه ولا يجوز فيه البدل^(٨) ، نحو : ما جاءني إلا زيدا أحدٌ ، و ما مررت إلا زيدا بأحد ، و كقول الكميت :
 فما لي إلا آل أحمد شبيعة
 وما لي إلا مشعب الحق مشعب

(١) الكتاب ٣١١/٢ .

(٢) ٨١/هود ، بالرفع قرأ ابن كثير و أبو عمرو ، و الخمسة بالنصب (السبعة ٣٢٨) .

(٣) ٦٦/النساء ، في قراءة السبعة إلا ابن عامر (السبعة ٢٣٥) .

(٤) ١٣٥/آل عمران .

(٥) ٥٦/الحجر .

(٦) انظر : المقتضب ٣٩٠/٤ ، أسرار العربية ٢٠٥ ، التخدير ٥٥/١ ، الرصف ١٧٣ .

(٧) الأصول ٢٨٣/١ .

(٨) انظر : المقتضب ٣٩٧/٤ ، الأصول ٢٨٣/١ ، التبصرة ٣٧٧/١ ، التخدير ٥٥/١ ، الاستثناء ٢١١ .

وإنما امتنع البديل ؛ لأنه ليس قبل المستثنى ما يُبدل منه ، فيجري عليه ، فصار الوجه الذي كان يصلح على المجاز لا يجوز هنا غيره^(١) .

قال سيويوه : " هذا باب ما يقدم فيه المستثنى ، وذلك قولك : ما فيها إلا أباك أحد ، وما لي إلا أباك صديق . وزعم الخليل رحمه الله أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلا و لا يكون مبدلا منه ؛ لأن الاستثناء إنما حدّه أن تداركه بعد ما تنفي فتبدله ، فلمّا لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرجت المستثنى ، كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفة في قولهم : فيها قائما رجلا ، حملوه على وجه قد يجوز لو أخرجت الصفة ، وكان هذا الوجه أمثل عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه . قال كعب بن مالك :

الناسُ ألبّ علينا فيك ليس لنا إلا السيوفَ وأطرافَ القنا و زُررُ

سمعناه ممّن يرويه عن العرب الموثوق بهم ، كراهية أن يجعلوا ما حدّ المستثنى أن يكون بدلا منه بدلا من المستثنى " ^(٢) .

وسمّع وجه آخر ، فقد حكى سيويوه لغة في مثل هذا أخرى ؛ وهي أن يشغل العامل بالمستثنى و يُجعل المستثنى منه بدلا ^(٣) ، قال : " و حدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون : ما لي إلا أبوك أحد ، فيجعلون أحدا بدلا ، كما قالوا : ما مررت بمثله أحد ، فجعلوه بدلا " ^(٤) .

ولا يصلح كون "أحد" بدلا من الأب وحده ، إذ يلزم من ذلك استعمال "أحد" في الإيجاب ، وإنما هو بدلٌ من المستثنى مع "إلا" مجموعين ، وهو بدل شيء من شيء ، فقولك : ما قام إلا زيدٌ أحدٌ ، في قوة : ما قام غير زيد أحدٌ ^(٥) . ومنعه ابن عصفور إلا في ضرورة ^(٦) ، وعنه أنها لغية ضعيفة ، وعنه أخرى أنه من القلة بحيث لا يقاس عليه ^(٧) . وقد قاسه الكوفيون والبغداديون وابن مالك ^(٨) . ومن شواهد قول حسان بن ثابت رضي الله عنه :

لأنهم يرجون منه شفاعا

إذا لم يكن إلا النبيون شافع

وقول الآخر :

رأت أخوتي بعد الجميع تفرّقا

فلم يبق إلا واحدٌ منهم شقراً

(١) انظر : المقتضب ٢٩٧/٤ ، الأصول ٢٨٢/١ .

(٢) الكتاب ٢٣٥/٢ - ٢٢٦ .

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ٧٠٤/٢ ، الرضي ٢٦٢/٢ ، شرح ابن الناظم ٢٩٨ .

(٤) الكتاب ٢٣٧/٢ .

(٥) انظر : المساعد ٥٦٧/١ ، الهمع ٢٥٦/٢ - ٢٥٧ .

(٦) انظر : شرح الجمل ٢٦٣/٢ .

(٧) انظر : المساعد ٥٦٧/١ ، الهمع ٢٥٧/٢ .

(٨) انظر : شرح الكافية الشافية ٧٠٤/٢ ، المساعد ٥٦٧/١ ، الهمع ٢٥٧/٢ ، التصريح ٣٥٥/١ .

وقول ذي الرمة :
مقرّع أطلس الأطمار ليس له
إلا الضراءُ وإلا صيدها تشبُّ

مجيء الزوائد

٤- زيادة "من" :

زيادة حروف الجر ترتبط بالنفي أيما ارتباط (١) ، و من ذلك (من) الجارة التي تزداد في الأسماء على نوعين و لغرضين هما :
- توكيد الاستغراق ، و دخولها في الكلام كخروجها ، و تدخل على الأسماء الموضوعية للعموم ؛ و هي كل نكرة مختصة بالنفي ملازمة له كأحد و ديار و عريب، تقول : ما قام من أحد ، فزيادتها هاهنا لمجرد التوكيد ؛ لأنها بمعنى : ما قام أحد ، مفهومة للعموم دون احتمال ، و منه :
جزيتك ضعف الوُدّ لما استثبته
و ما إن جزاك الضّعف من أحد قبلي

- التنصيص على العموم ، مزيدة لاستغراق الجنس ، و هي تدخل على نكرة لا تختص بالنفي كرجل و غلام ، تقول : ما في الدار من رجل ، و قولك - باسقاط "من" - ما في الدار رجل ، محتمل لنفي الجنس على سبيل العموم ، و لنفي واحد منه دون ما فوقه ، و لذا يجوز : ما قام رجل بل رجلا ، و زيادة "من" تجعله نصا في العموم .

وقيل زيادتها في هذا على نحو زيادتها في السابق (٢) .
و أشار سيبويه لزيادتها دون تفريق بينهما ؛ قال : " و قد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما ، و لكنها توكيد بمنزلة "ما" ، إلا أنها تجر ؛ لأنها حرف إضافة ، و ذلك قولك : ما أتاني من رجل ، و ما رأيت من أحد ، و لو أخرجت "من" كان الكلام حسنا ، و لكنه أكد ب "من" ؛ لأنّ هذا موضع تبعيض ، فأراد أنه لم يأت به بعض الرجال و النساء (٣) .

ولزيادتها شرطان :
- أن يكون ما قبلها غير موجب ؛ من نفي و نهي و استفهام ب "هل" ، و هو مذهب

(١) كالباء التي تزداد في الحال و أخبار النواسخ المنفية ، كليس و ما و لا و غيرها ، وهو ما يختص به النفي ، وكذا زيادتها في خبر المبتدأ كما سيأتي .

(٢) انظر : المقتضب ٤٥٠/١ ، ١٢٧/٤ ، الشعر ٧٨/١ - ٧٩ ، الأزهية ٢٢٦ ، الرصف ٣٨٩ - ٣٩٠ ، التحفة

الوفية ٢١٥ ، الجنى ٣١٦ - ٣١٧ ، المغني ٢٢٢/١ .

(٣) الكتاب ٢٢٥/٤ ، و انظر : الأصول ١٠/١ ؛

سيبويه و جمهور البصريين ، كقوله تعالى : (مالك من إله غيره)^(١) (ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث)^(٢) (و ما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه)^(٣) (ما أريد منهم من رزق)^(٤) (و ما من إله إلا الله)^(٥) (و ما تسقط من ورقة إلا يعلمها)^(٦) و كقول الأنصاري :

فما حملت من ناقة فوق رجليها

أبراً و أوفى ذمّة من محمد

و من شواهد الاستفهام بـ "هل" قوله تعالى : (هل تحسنّ منهم من أحد)^(٧) و (هل من خالق غير الله)^(٨) و مثال النهي : لا يقيم من أحد ، و لا تضرب من أحد ، و نحوه . فلا يقال : جاءني من رجل ، فزيادة "من" تعلقت بغير الموجب لتعزيزها معنى العموم^(٩) .

- أن يكون مجرورها نكرة ، فلا يقال ما جاءني من عبد الله و لا من الرجل ، وسواه^(١٠) .

و نقل عن سيبويه اشتراط استغراق الجنس ، و اختلف الناس في تفسيره ؛ فقيل : اشتراطه في غير التمييز ، نحو : لله دره من رجل ، و تزايد في التمييز . ومنهم من قال : إن "من" للتبعيض ، و التقدير : لله درك من الرجال ، ثم اختصر فوضع المفرد موضع الجمع^(١١) .

و ذهب بعض الكوفيين إلى زيادتها في الموجب ، و ذهب الكساني و هشام إلى زيادتها دون شرط ، و هو مذهب الأخفش ، و إليه ذهب ابن مالك ؛ مستشهدين بنحو قوله تعالى : (و لقد جاءك من نبي المرسلين)^(١٢) (يحلون فيها من أساور)^(١٣) (ويكفر عنكم من سيئاتكم)^(١٤) (يغفر لكم من ذنوبكم)^(١٥) ، و قول العرب : قد كان من مطر ، و قول ابن أبي ربيعة :

-
- (١) ٥٩ / الأعراف .
(٢) ٢ / الأنبياء .
(٣) ٤ / إبراهيم .
(٤) ٥٧ / الذاريات .
(٥) ٦٢ / آل عمران .
(٦) ٥٩ / الأنعام .
(٧) ٩٨ / مريم .
(٨) ٣ / فاطر .
(٩) انظر : المنحول ٩٢ .
(١٠) انظر : المقتضب ٤ / ١٣٨ ، ٤٢٠ ، الأزهية ٢٣٠ ، التخمير ١ / ٤٧٧ ، ١٠ / ٤ ، شرح المفصل ٨ / ١٢ ، البسيط ٢ / ٨٤١ ، التحفة الوفية ٢١٥ ، الارتشاف ٤ / ١٢٢٣ ، الجنى ٣١٧ ، المغنى ١ / ٢٢٢ .
(١١) انظر : شرح المفصل ٨ / ١٣ ، البسيط ٢ / ٨٤٢ ، الجنى ٣١٩ .
(١٢) ٣٤ / الأنعام .
(١٣) ٣١ / الكهف .
(١٤) ٢٧١ / البقرة .
(١٥) ٤ / نوح .

و ينمي لها حُبُّها عندنا
 و قول الأسود بن يعفر يذكر عاداً :
 هوى بهم من حينهم و سفاهم
 من الريح لا ثمري سحاباً و لا قطراً
 و صححه أبو علي^(١) ، و تأول المانعون هذه الشواهد بما هو مشهور^(٢) .

تسويغ العمل

٥- رفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر:

يرفع أفعل التفضيل الضمير المستتر في كل لغة على الفاعلية^(٣) ، و الاسم الظاهر في لغة لبعض العرب ، حكاه سيبويه^(٤) و الفراء و غيرهما^(٥) ، و هي لغة قليلة و ضعيفة^(٦) ، نحو : مررت برجل أفضل منه أبوه و خير منه عمه^(٧) ، و عده بعضهم ضرورة^(٨) . و علة ضعفها أن اسم التفضيل لم يجر على الفعل معني و إن جرى لفظاً^(٩) ، فضعفت مشابهته له^(١٠) ، كما أن الأسماء لا تعمل في أمثالها^(١١) .
 و يجوز باطراد عند جميع العرب أن يرفع الاسم الظاهر فاعلاً بشروط ؛ هي أن يكون مفضلاً على نفسه باعتبارين ، واقعاً بين ضميرين ، ثانيهما له ، و الآخر للموصوف ، و ينفرد النفي باشتراط ورود التفضيل في سياقه ، و هو الوارد عن العرب^(١٢) ، و مثاله المشهور مسألة الكحل : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد^(١٣) ، و شاهده قوله صلى الله عليه وسلم : (مامن أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة)^(١٤) ، و قول الشاعر :
 ما رأيت امرأة أحب إليه البذ
 ل منة إليك يا ابن سنان

- (١) انظر : الشعر ٤٤٤/٢ .
 (٢) انظر : المسألة في الشعر ٢٢٥/١ ، ٤٤٤/٢ ، ٤٦٨ ، أسرار العربية ٢٥٩ ، الإنصاف ٣٧٦/١ ، التخمير ١٠٠/٤ ، البسيط ٨٤٢/٢ ، التحفة الوفية ٢١٥ ، الارتشاف ١٧٢٣/٤ ، الجنى ٣١٨ - ٣١٩ .
 (٣) انظر : الرضي ٤٦٤/٣ ، الارتشاف ٢٢٣٥/٥ ، أوضح المسالك ٢٩٧/٣ ، الهمع ١٠٧/٥ .
 (٤) انظر : الكتاب ٢٢/٢ ، شرح المفصل ١٠٦/٦ ، شرح التسهيل ٦٥/٣ ، العمدة ٧٧٢/٢ ، الرضي ٤٦٤/٣ ، الارتشاف ٢٢٣٥/٥ .
 (٥) انظر : الارتشاف ٢٢٣٥/٥ .
 (٦) انظر : شرح المفصل ١٠٦/٦ ، شرح التسهيل ٦٥/٣ ، العمدة ٧٧٢/٢ ، أوضح المسالك ٢٩٧/٣ ، الهمع ١٠٧/٥ .
 (٧) انظر : شرح المفصل ١٠٦/٦ ، شرح التسهيل ٦٥/٣ ، الرضي ٤٦٤/٣ .
 (٨) انظر : الإرشاد ٢٠٥ .
 (٩) انظر : الإرشاد ٢٠٥ .
 (١٠) انظر : شرح الكافية الشافية ١١٣٩/٢ ، الرضي ٤٦٤/٣ .
 (١١) انظر : شرح المفصل ١٠٥/٦ .
 (١٢) انظر : شرح التسهيل ٦٥/٣ ، العمدة ٧٧٢/٢ ، لباب الإعراب ٤٨٦ ، الرضي ٤٦٤/٣ ، الارتشاف ٢٢٣٥/٥ ، أوضح المسالك ٢٩٧/٣ ، الهمع ١٠٧/٥ .
 (١٣) انظر : الكتاب ٢٢/٢ ، الارتشاف ٢٢٣٥/٥ ، أوضح المسالك ٢٩٧/٣ ، الهمع ١٠٧/٥ .
 (١٤) أخرجه ابن ماجة في السنن ٥٥٠/١ - كتاب الصيام - باب صيام العشر (بلفظ مختلف) .

وقد منع النحاة - غير الأعلام - أن يرتفع (الكحل) على الابتداء و (أحسن) خبره ،
والعكس^(١) .

وقاس ابن مالك على النفي النهي و الاستفهام المراد به النفي ، فأجاز استعماله
بعدهما^(٢) ، نحو : لا يكن غيرك أحبّ إليه الخير منه إليك ، و : هل في الناس رجلٌ
أحقّ به الحمد منه بمحسن لا يمن .

ومنع أبو حيان ، قال : " و الأولى الاقتصار فيه على مورد السماع ، ولا يقاس عليه
، إذ رفع أفعل التفضيل للظاهر على سبيل الشذوذ ، على أن إلحاق ما ذكر ظاهر
القياس"^(٣) .

تسويغ حال

٦- مجيء الحال من النكرة :

لما كانت الحال خبراً في المعنى ، و صاحبها مخبراً عنه ، أشبه المبتدأ ، و لذا كان
الأصل فيه التعريف كما أن أصل المبتدأ كذلك ، و كما جاز أن يبتدأ بنكرة بشرط
حصول الفائدة و أمن اللبس ، كذلك يكون صاحب الحال نكرة بشرط وضوح المعنى
و أمن اللبس ، و لا يكون ذلك - في الأكثر - إلا بمسوّغ من مسوّغات الابتداء
بالنكرة^(٤) .

و قد علل العكبري لزوم كون صاحب معرفة أو كالمعرفة بقوله : " و لأنه إذا كان
نكرة أمكن أن تجري الحال صفة ، فلا حاجة إلى مخالفتها إياه في الإعراب"^(٥) .
و المسوّغ لتتكررها سبقها بنفي أو شبهه ؛ و هو النهي و الاستفهام ، و منه في النفي
قوله تعالى : (و ما أهلكنا من قرية إلا و لها كتاب معلوم)^(٦) ، و في النهي قول
قطري :

لا يركنن أحدٌ إلى الإحجام
و في الاستفهام قول الشاعر :

يا صاح هل حَمَّ عيش باقيا فترى

لنفسك العذرَ في إبعادها الأمل

و كذا تخصصها بوصف أو إضافة أو عمل ، أو تقدم الحال عليها ، أو كونها جملة
مقرونة بالواو ، أو كون الوصف بها على خلاف الأصل ، أو اشتراكها مع
المعرفة^(٧) .

(١) انظر : الارتشاف ٥/٢٢٣٧ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣/٦٥ ، الارتشاف ٥/٢٢٣٦ ، الهمع ٥/١٠٨ .

(٣) الارتشاف ٥/٢٢٣٧ .

(٤) انظر : اللباب ١/٢٨٥ ، شرح التسهيل ٢/٢٣١ ، الهمع ٤/٢١ .

(٥) اللباب ١/٢٨٥ .

(٦) ٤/ الحجر .

(٧) انظر : التخمير ١/٤٣٥ ، شرح التسهيل ٢/٢٣١ - ٢٢٤ ، الرضي ٢/٢٢ - ٢٣ ، الارتشاف ٣/١٥٧٧ ،
الهمع ٤/٢١ - ٢٢ .

و علل ذلك الرضي بقوله : " لأنه يصير المنكر مع سبق هذه الأشياء مستغرقا ، فلا يبقى منه إبهام كما في ... المبتدأ"^(١) .
و اختار أبو حيان مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ كثيرا قياسا ، و نقله عن سيبويه^(٢) .

إضمار العامل

٧- وجوب إضمار "أن" بعد "فاء" السببية :

عمل "أن" النصب في الفعل المضارع قائم سواء ظهرت أم أضمرت ، و إضمارها على وجهين ؛ واجب ، و جائز^(٣) .

و لكل حكم منهما حالات ؛ منها في الواجب أن يلي المضارع "فاء" السببية المسبوقة بأحد الأجوبة الثمانية^(٤) ؛ و هي : الأمر و النهي و الدعاء ، و الاستفهام ، و التحضيض و العرض ، و التمني ، و النفي^(٥) . و ذلك من أجل حدوث المخالفة بين الخبر الموجب قبل و غير الموجب بعد "الفاء" مما يمنع العطف ، نحو : ما تأتيني فأعطيك ، و ما يقوم فيتحدث ، و لا تدن من الأسد فيأكلك ، و هل قام فأكرمه ، و منه قوله تعالى : (لا يقضى عليهم فيموتوا)^(٦) و (لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب)^(٧) .

قال سيبويه : " اعلم أنّ ما انتصب في باب "الفاء" ينتصب على إضمار "أن" ... تقول : لا تأتيني فتحدثني ، لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول ؛ فتقول : لا تأتيني و لا تحدثني ، و لكنك لما حولت المعنى عن ذلك تحول إلى الاسم ؛ كأنك قلت : ليس يكون منك إتيان فحديث ، فلما أردت ذلك استحال أن تضم الفعل إلى الاسم ، فأضمروا "أن" ؛ لأنّ "أن" مع الفعل بمنزلة الاسم ، فلما نوا أن يكون الأول بمنزلة قولهم : لم يكن إتيان ، استحالوا أن يضموا الفعل إليه ، فلما أضمروا "أن" حسن ؛ لأنه مع الفعل بمنزلة الاسم"^(٨) .
أما سوى ذلك و هو الواجب فلا تضم ، قال سيبويه : " و اعلم أنّ "الفاء" لا تضم فيها "أن" في الواجب"^(٩) و قد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر"^(١٠) و هو ضعيف الكلام"^(١١) .

(١) الرضي ٢٢/٢ .

(٢) انظر : الكتاب ١١٢/٢ ، الارتشاف ١٥٧٧/٣ ، الهمع ٢١/٤ .

(٣) يجب الإضمار : بعد لام الجحود المسبوقة بكون منفي ، و بعد "أو" بمعنى "حتى" أو "إلا" ، و بعد "حتى" ، و بعد "و" المعية ، إضافة إلى "فاء" السببية .

(٤) على تفاوت في عدتها ، زاد الكوفيون الرجاء (شرح ابن الناظم ٦٨٤ - ٦٨٥ ، الرصف ٤٤٢ ، شرح ابن جماعة ٣٧٣ ، النكت الحسان ١٤٩ ، الحنى ٧٤) و زيد فعل الشرط والجزاء (الرصف ٤٤٢ ، النكت الحسان ١٤٩) . و منهم من عدها سنا على إدخال الدعاء في الأمر و الرجاء في التمني و التحضيض في العرض (المحلى ٢٩٦ ، التبصرة ٣٩٩/١ ، إصلاح الخلل ٢٥٤ ، الواو المزيدة ٢٠٧) .

(٥) انظر : المقتضب ١٨/٢ ، الأصول ١٥٣/٢ ، التبصرة ٤٠١/١ ، التوطئة ١٤١ ، البسيط ٢٣٢/١ .

(٦) ٣٦/فاطر .

(٧) ٦١/طه .

(٨) الكتاب ٣٨/٣ .

(٩) الكتاب ٣٩/٣ .

(١٠) الكتاب ٤٠/٣ .

و القول بأنَّ عمل النصب لـ "أن" هو مذهب البصريين ، و يرى الفراء و الكوفيون أنَّ الفعل منصوب بالخلاف ، و عليه البغداديون ، إذ يقولون "أن" ناصبة بالصرف ، و يرى الجرمي أنه منصوب بـ "الفاء" نفسها لخروجها من باب العطف ، و إليه ذهب بعض الكوفيين^(١) .

اضمار العامل

٨- وجوب اضمار "أن" بعد "واو" المعية :

تقدم أن "أن" الناصبة للمضارع يجب اضمارها في مواضع ؛ منها إذا سبقت بـ "واو" المعية التالية للأجوبة الثمانية^(٢) ، و منها النفي ، سواء كان حقيقياً أم مؤولاً^(٣) ، و النهي و الاستفهام .

و ذلك قولك : لا يسعني شيء و يعجز عنك ، لا تأكل السمك و تشرب اللبن (في أحد الأوجه)^(٤) ، و منه قوله تعالى (و لَمَّا يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ)^(٥) .
و قول الشاعر :

الم أك جاركم و يكون بيني

و بينكم المودة والإخاء

و قول دريد بن الصمة :

قتلت بعبد الله خير لداته

ذوأبا فلم أفخر بذاك وأجزعا

و قول الأخطل :

لا تنته عن خلق و تأتي مثله

عارٌ عليك إذا فعلت عظيم

قال سيبويه : اعلم أنَّ "الواو" ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد "الفاء"^(٦) .

(١) انظر : الإنصاف (م ٧٦) ٥٥٧/٢ - ٥٥٩ ، شرح المفصل ٢١/٧ ، الرصف ٤٤٣ ، الجنى ٧٤ ، الصبان ٣٠٥/٣ .

(٢) انظر : المقضب ٢٥/٢ - ٢٦ ، الأصول ١٥٤/٢ ، التبصرة ٣٩٩/١ ، التوطئة ١٤٢ ، المغني ٣٦١/٢ ، الواو المزيدة ٢٠٧ .

و نقل عن أبي حيان قوله : لا أحفظ النصب جاء بعد "الواو" في الدعاء و العرض و التحضيض و الرجاء ، و لا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بسماع (توضيح المقاصد ٢١٠/٤) .

(٣) انظر : العمدة ٣٢٧/١ .

(٤) و الآخران : الجزم عطفًا ، و الرفع على الاستئناف .

(٥) ١٦ / التوبة .

(٦) الكتاب ٤١/٣ .

و القول بكون النصب لـ "أن" المضمرة هاهنا هو رأي البصريين ، و يرى الكوفيون انتصاب الفعل بالصرف ، و الجرمي أن "الواو" هي الناصبة بنفسها^(١) .

إيجاد رابط

٩- وجوب ارتباط جواب الشرط بـ "الفاء" :

الأصل في جواب الشرط أن يصلح لأن يجعل شرطاً بأن يكون فعلاً مضارعاً أو ماضياً، فإن كان جملة اسمية أو فعلية فعلها جامد أو طلبية ، (من أمر أو نهي ، أو تحضيض ، أو عرض ، أو دعاء ، أو شرط ، أو استفهام) أو ماض مقرون بـ "قد" ، أو منفي بغير "لا" و "لم" ، أو مضارع مصحوب بـ "قد" أو حرف تنفيس أو تعجب ، أو قسم ، أو مصدر بـ "رب" أو ببناء ؛ تعين اقترانه بـ "الفاء" رابطة بينه و بين الشرط . فالمنفي يكون بـ "ما" أو "لن" أو "إن" ، و مثاله : إن قام زيد فما يقوم عمرو ، و كقوله تعالى : (إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم)^(٢) .
و قول الشاعر :

فما تتغير من بلاد و أهلها

فما غير الأيام و دكم عندي

فإن كان النافي "لا" أو "لم" جاز دخول "الفاء" و لم يجب^(٣) .
و مثال فعل النهي : إن جاءك زيد فلا تهنه ، و الاستفهام : إن جاءك زيد فهل تكرمه؟
و ما ورد من هذه بلا "فاء" فمحمول على الضرورة^(٤) .

(١) انظر : الإنصاف (م ٧٥) ٥٥٥/٢ - ٥٥٧ ، المعنى ٣٦١/٢ .

(٢) ٨٠ التوبة .

(٣) انظر : شرح الجزولية ٥٢٥/٢ ، شرح الكافية والشافية ١٥٩٧/٣ ، الارتشاف ١٨٧٤/٤ ، الجنى ٦٧ - ٦٨ .

(٤) انظر : الارتشاف ١٨٧٤/٤ .

المبحث الثاني

الاستفهام

و يلتقي الاستفهام مع النفي - دون النهي - في عدد من المسائل يجمع بينها أشباه لفظية و معنوية و حكمية و استعمالية ، فإلى ما يجمع بين الثلاثة ؛ النفي و الاستفهام و النهي ، يزيد الأولان بحكم التصدر ، إذ هو من سمات الاستفهام و بعض حروف النفي .

و لذا فجملة من المسائل النحوية يتأثر تركيبها أيما تأثر بوروده في سياق ذين المعنيين . فتارة يكونان مسوغين ؛ في مسألة للعمل ، و هي ترتبط باسمي الفاعل و المفعول المجردين من "ال" و الإضافة ، و أخرى للموقع ، إذ يجيزان - هما أو غيرهما - الابتداء بالنكرة ، و تارة يوجبان إعراباً بعد الجواز ، كما في نصب المضارع بـ "أن" المضمرة وجوباً بعد "حتى" ؛ أو يجيزان حذفاً و ذلك لعامل الفاعل ، أو يُعملان ظرفاً و جاراً و مجروراً ، فيرفعان ما بعدهما فاعلاً . و تارة يكون سبقهما موجباً للاستغناء ، و ذلك في سدّ مرفوع الوصف مسدّ الخبر ، و أخرى يرتبطان بزيادة الحروف ، و ذلك حرف الجر المزاد مع خبر المبتدأ ، و أخيرة في التعليق ، إذ يوجب تصدّر أحدهما - أو ما سواهما - عمل ظنّ و أخواتها ، و تحليل المسائل آت^(١) .

تسوية العمل

- ١- إعمال اسمي الفاعل و المفعول المجردين من "ال" و الإضافة :
اسما الفاعل و المفعول إن حُلّيَا بـ "ال" أو كانا بإضافة عملاً بلا شرط ، وإن تجردا من "ال" و الإضافة لم يعملوا إلا بشروط أربعة :
 - ألا يكونا ماضيين ، بل بمعنى الحال و الاستقبال ، و خالف في ذلك الكسائي ، فزعم إعمالهما ماضيين .
 - أن يكونا معتمدين : صفتين لموصوف ، أو خبرين لمبتدأ ، أو حالين ، و يتقدمهما نفي أو استفهام ، و خالف في ذلك الأخفش ، فادّعى عملهما بلا اعتماد .
 - ألا يوصفا .
 - ألا يُصغرا .
- و ذلك نحو : ما قائم أخواك ، ما ضاربُ الزيدان عمرا ، و أقائم أخواك ، و أضرابُ الزيدان عمرا .

(١) جرى ترتيب المسائل على أساس تقديم ما ينفرد به الشبهان مما يشترك فيه معهما غيرهما .

فتقدم النفي أو الاستفهام مسوّغ إعمالهما - حال تجردهما من ال و الإضافة - فإن تقدم غيرهما لم يعمل^(١).

الاستغناء

٢- سدّ المرفوع مسدّ الخبر :

يكون المبتدأ اسماً جامداً أو وصفاً مشتقاً ؛ و هذا يشمل اسم الفاعل و اسم المفعول ، و نحوهما من المشتقات التي لها عمل ، و ذلك نحو : ذاهب و مغلوب ، و يكون ما بعد المشتق معموله المرفوع فاعلاً لاسم الفاعل و نائباً عنه لاسم المفعول ، تقول : ما قائم الزيدان ، و ما مغلوب قومك ، و حينئذ يستغني المبتدأ عن الخبر ، لسدّ معمول وهو الفاعل أو نائبه مسدّه و قيامه مقامه^(٢) .
و من شواهدة :

أمرتجّ لي مثل أيام حنة
و أيام ذي قار عليّ الرّوابع

و قول الآخر :

أقاطن قوم سلمى أم نورا ظعنا

إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

قال سيبويه : " و من قال : ذهب فلانة ، قال : أذهب فلانة ، و أحاضر القاضي امرأة"^(٣).

و يرى البصريون أن هذا الوصف يرفع اسماً منفصلاً ، سواء كان ظاهراً كما مرّ ، أو مضمراً نحو : ما قائم أنتما ، و ما قائم أنتم ، و خالف في ذلك الكوفيون إذ منعوا رفعه المضمّر المنفصل^(٤).

و عليه قوله تعالى - في أحد الوجهين - (أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم)^(٥) و قول الشاعر :

خليلي ما واف بعهدي أنتما
إذ لم تكونا لي على من أقطع

(١) انظر : المقتصد ١/٥٠٨ - ٥٠٩ ، ٥١٢ ، التوطئة ٢٦٣ - ٢٦٤ ، شرح الجزولية ٢/٨٨٤ ،

شرح الجمل ١/٥٥٣ ، شرح التسهيل ٣/٧٤ ، العمدة ٢/٦٧٢ - ٦٧٦ ، البسيط ٢/٩٩٩ - ١٠٠٠ ، الارتشاف ٣/١٠٨٤ ، ٥/٢٢٦٧ ، ٢٢٦٨ ، ٢٢٦٩ ، ٢٢٧١ ، التصريح ٢/٦٥ .

(٢) انظر : المقتصد ١/٢٤٧ - ٢٤٨ ، التخمير ١/٢٧٠ ، إيضاح المفصل ١/١٩٥ ، التوطئة ٢١٦ ، الارتشاف ٣/١٠٨٠ .

(٣) الكتاب ٢/٤٥ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ١/٢٦٨ ، الارتشاف ٣/١٠٨٠ ، المساعد ١/٢٠٤ .

(٥) ٤٦/مريم .

و لإغناء مرفوع الوصف عن خبر المبتدأ شروط ، منها ألا يؤخر الوصف ، و أن ينقدمه نفي أو استفهام ، عند جمهور البصريين ، و ذهب الأخفش و الكوفيون إلى خلافه ، فيعمل دونهما^(١) ، و جعوا منه :

خبيرٌ بنو لهب فلا تكُ مُلغياً مقالة لهبي إذا الطيرُ مرّت

وردّ بجواز كون الوصف خبراً مقدّماً و (بنو) مبتدأ مؤخراً^(٢) .
و ادّعى ابن مالك أنّ سيويوه يرى الأعمال دون تقدم النفي و الاستفهام على ضعف^(٣) ، وردّه أبو حيان^(٤) .

و أطلق ابن مالك في أداة النفي و الاستفهام فأجازه في "لا" و "إن" و "ليس" و "ما" الحجازية ، و في "هل" و "ما" و "من" و "متى" و "أين" و "أيان" و "كيف" و "كم" .

و المشهور "ما" في النفي و "الهمزة" في الاستفهام ، و الأحوط ألا يثبت تركيب منها إلا بعد السماع^(٥) .

و قيل - على توسّع - : يشمل النفي أنواعه في الحرف و الفعل و الاسم كذلك^(٦) .
فمثال الاسم : غير قائم أخواك ، و الحرف : ما قائم أخواك ، و الفعل ليس قائم الزيدان ، و النفي بالمعنى : إنما قائم الزيدان ، و هو في قوّة : ما قائم إلا الزيدان .
و الخلاصة أنّ إغناء مرفوع الوصف عن الخبر مرهون بتقدم أحد الشبيهين ، إذ هما يجريان مجرى واحداً .

الزيادة

٣- زيادة "الباء" في الخبر :

بحكم قرب الاستفهام من النفي حينما يشبع معنى الجحد و الاستنكار خصوصاً ، فإن "الباء" تزداد مع خبر المبتدأ في سياقهما ، إذ هما يجريان مجرى واحداً^(٧) . و منه قول الفرزدق :

يقول إذا اقلولى عليها و أقردت

ألا هل أخو عيش لذبيّ بدائم

أريد بالاستفهام بـ "هل" هاهنا النفي^(٨) .

(١) انظر : التخمير ٢٧١/١ ، التوطئة ٢١٦ ، شرح الكافية الشافية ٢٣٢/١ ، الارتشاف ١٠٨١/٣ - ١٠٨٢ ، المساعد ٢٠٧/١ - ٢٠٨ .

(٢) انظر : التصريح ١٥٨/١ .

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ٢٣٢/١ .

(٤) انظر : الارتشاف ١٠٨٢/٣ .

(٥) انظر : الارتشاف ١٠٨٢/٣ - ١٠٨٤ .

(٦) انظر : التصريح ١٠٧/١ .

(٧) انظر : التخمير ٢٩١/١ ، شرح الكافية الشافية ٤٣٧/١ ، الارتشاف ١٢١٧/٣ .

(٨) انظر : شرح الكافية الشافية ٤٣٧/١ ، المغني ٣٥٠/٢ - ٣٥١ ، التصريح ٢٠٢/١ .

و قول البحرى :

وَدِدْتُ و هل نفسُ امرءٍ بملومة

إذ هي لم تُعط المنى في ودادها

و لا تدخل في الخبر الموجب ، و خالف في ذلك الأفش و من تابعه ، و جعلوا منه قوله تعالى (جزاء سيئة بمثلها)^(١) و قول الحماسي :

فلا تطع أبيت اللعن فيها

و منعكها بشيء يستطاع

و هو نادر مقصور على السماع عند الجمهور ، و تأولوا البيتين على تعليق (بمثلها) باستقرار محذوف هو الخير ، و (بشيء) بمنعها ، و المعنى : و منعكها بشيء ما يستطاع^(٢) .

العمل

٤ - نصب المضارع بعد "حتى" :

ينتصب الفعل المضارع بـ "أن" المضمرة و جوبا بعد "حتى" ، و يكون النصب متعينا - عند سيبويه والأكثرين - إن سبقت بفعل غير موجب ؛ و هو المنفي و ما فيه الاستفهام و "قلما" المراد بها النفي ، نحو : ما سرت حتى أدخل المدينة ، و قلما سرت حتى أدخلها ، و أسرت حتى تدخل المدينة؟^(٣) .

قال سيبويه : " و تقول : قلما سرت حتى أدخلها ؛ إذا عنيت غير سير ، و كذلك : أقل ما سرت حتى أدخلها ، من قبل أن (قلما) نفي لقوله (كثرا) ، كما أن (ما سرت) نفي لقوله (سرت) ، ألا ترى أنه قبيح أن تقول : قلما سرت فأدخلها ، كما تقبح في (ما سرت) إذا أردت معنى (فإذا أنا أدخل) . و تقول : قلما سرت فأدخلها ، فتنصب بـ "الفاء" هاهنا كما تنصب في (ما) ، و لا يكون : كثرا سرت فأدخلها ؛ لأنه واجب"^(٤) .

و إنما لم يجرز الرفع لأنه على معنى السببية للأول في الثاني ، و الأول منفي لم يقع ، فلا يكون نفي السبب موجبا لوجود مستببه^(٥) .

قال أبو علي : " و إنما لم يجرز الرفع في الفعل بعد "حتى" إذا نفيت الفعل الذي قبل "حتى" ؛ لأن الفعل الذي بعد "حتى" إذا رفع كان سببه الموجب له الفعل الذي قبله ، فإذا بقي الفعل الذي هو السبب لم يكن المتولد عنه ، فإذا رفع الفعل بعد "حتى" فهو للحال ، و من أجل ذلك ارتفع ، فإذا نفي السبب الكائن عنه لم يكن و لم يتولد ،

(١) ٢٧ / يونس .

(٢) انظر : الجنى ٥٥ ، المغنى ١ / ١١٠ .

(٣) انظر : شرح الجمل ١٦٤ / ٢ - ١٦٥ ، الهمع ٤ / ١١٥ .

(٤) الكتاب ٢٢ / ٣ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ٥٦ / ٤ ، الهمع ٤ / ١١٥ .

فاستحال أن يرتفع و هو معدوم على الحال ، فإذا لم يجز رفعه ؛ لأنه ليس في الحال لنفي السبب صار "حتى" بمعنى "إلى" في أنه غاية ، و انتصب الفعل بعده على إضمار "أن" ^(١) .

و خالف في ذلك الأخفش ، فجَوَزَ الرفع على أن أصل الكلام موجب ، و هو : سرت حتى أدخل المدينة ، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره ، فنفت أن يكون سير كان عند دخول ، فكأنك قلت : ما وقع السير الذي كان سبباً لدخول المدينة ^(٢) .

و جمع ابن عصفور بين الرأيين فقال : "و زعم الأخفش أن الرفع جائز ، لا على أن يكون عدم السير سبباً للدخول ، هذا ما لا يقوله أحد ، وإنما يكون على نفي معنى السير و الدخول ، فيكون أبداً واجباً ... و ينبغي ألا يعد هذا خلافاً بين الأخفش وسيبويه ؛ لأن سيبويه رحمه الله إنما منع الرفع بتقدير أن السير يكون عدمه سبباً للدخول ، و لم يتكلم في هذا ، فذا أولى أن يلتبس لهما" ^(٣) .
واتفقوا على أن الرفع في ذلك غير مسموع ، و إنما أجازته الأخفش و من تبعه قياساً ^(٤) .

الحذف

٥- حذف عامل الفاعل :

يحذف عامل الفاعل جوازاً إن فهم المعنى لوجود قرينة دالة على تعيين المحذوف ، و من ذلك و قوعه في جواب النفي و الاستفهام ^(٥) ؛ سواء أكان محققاً أم مقدرًا ^(٦) ، و ذلك مثل : زيدٌ ، جواباً لمن قال : ما قام أحد ، أو من قام؟ ^(٧) .
و عليه قول الشاعر في النفي :

تجلدت حتى قيل لم يعرُ قلبه
من الوجد شيءٌ قلت بل أعظمُ الوجد
أي : عراه أعظم الوجد ^(٨) .

و في المحقق من الاستفهام :

ألا هل أتى أم الحويرث مُرسلي
أي : نعم أتاها خالد ^(٩) .

(١) التعليقة ١٤١/٢ .

(٢) انظر : شرح الجمل ١٦٥/٢ ، شرح التسهيل ٥٦/٤ ، الهمع ١١٥/٤ .

(٣) شرح الجمل ١٦٥/٢ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٥٦/٤ ، الهمع ١١٥/٤ .

(٥) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١٧٤/١ ، شرح الكافية الشافية ٥٩٢/٢ ، الفوائد الضيائية ٢٦٠/١ ،

الارتشاف ١٣٢٢/٣ ، توضيح المقاصد ٨/٢ ، المساعد ٣٩٤/١ ، الهمع ٢٥٨/٢ .

(٦) انظر : شرح الكافية الشافية ٥٩٢/٢ ، الفوائد الضيائية ٢٦٠/١ ، الهمع ٢٥٨/٢ .

(٧) انظر : الهمع ٢٥٨/٢ .

(٨) انظر : المساعد ٣٩٥/١ .

(٩) انظر : المساعد ٣٩٥/١ .

و في المقدّر :
لئيك يزيد ضارغ لخصومة
التقدير : من يبكيه؟^(١)

و مختبب مما تُطيح الطوانح

تسويغ الموقع

٦- جواز الابتداء بالنكرة:

أصل المبتدأ أن يكون معرفة^(١) ، و في هذا يقول سيبويه : " و اعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة و معرفة فالذي تشغل به كان المعرفة ؛ لأنه حدّ الكلام ... و هما في كان بمنزلةتهما في الابتداء إذا قلت : عبد الله منطلق ، تبتدئ بالأعراف ثم تذكر الخبر"^(٢) .

و علة ذلك أن تنكيره يخلّ بالمعنى المراد ، و هو الإفهام ، و لذا لم يحز . يقول ابن السراج في ذلك " و إنما امتنع الابتداء بالنكرة المحضة ؛ لأنه لا فائدة فيه ، و ما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به"^(٣) .

و لا يأتي المبتدأ نكرة أبداً إلا بمسوّغ ، و قد تفاوتت عدة المسوّغات عند النحويين ؛ فمنها الوصف ، خُلف الموصوف ، كونه عاملاً ، و هذا يدخل فيه المضاف ، أو معطوفاً على معرفة ، أو معطوفاً عليه ما فيه مسوّغ ، أو مفصّلاً ، أو عاماً ، أو تعجباً ، أو ولي استفهاماً أو نفياً ، أو لولا ، أو واو الحال ، أو فاء الجزاء ، أو ظرفاً مختصاً ، أو حالاً مختصاً ، أو كان دعاءً ، أو جواباً ، أو واجب التصدير كالاستفهام والشرط و كم الخبرية ، أو مصغراً ، أو محصوراً ، أو مثبتاً و معناه الحصر ، أو في معنى الفعل على مذهب الأخفش ، أو كونها لا تزداد بعينها - على ما زاد ابن عصفور - و هو راجع إلى العموم ، أو تقدّم جملة مشتملة على فائدة تكون خبراً عن النكرة - على ما زاد ابن مالك -^(٤) .

قال ابن السراج : " و حق المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصة ، فأما المعرفة فنحو قولك : عبد الله أخوك ، و زيد قائم ، و أما ما قارب المعرفة من النكرات فنحو قولك : رجلٌ من تميم جاءني ، و خير منك لقيني"^(٥) .

و ما نحن بصدده هو أن تكون النكرة واجبة التصدر استفهاماً ، نحو : من عندك؟ أو تكون جواباً له نحو رجل ، جواباً لمن قال : من عندك^(٦) ، أو واقعة في سياق النفي

(١) انظر : الفوائد الضيائية ٢٦٠/١ .

(٢) انظر : التخمير ٢٥٧/١ .

(٣) الكتاب ٤٧/١ .

(٤) الأصول ٥٩/١ .

(٥) انظر : الارتشاف ١١٠٠/٣ - ١١٠٢ .

(٦) الأصول ٥٩/١ .

(٧) انظر : كشف المشكل ٣١٤/١ ، شرح التسهيل ٢٩٥/١ .

أو الاستفهام بأيّ حرف كان نحو : أرجل عندك ، و ما رجل في الدار^(١) ، قال ابن السراج : " و لا يكون المبتدأ نكرة مفردة إلا في النفي خاصة ، فإن الابتداء فيه بالنكرة حسن بحصول الفائدة بها ، كقولك : ما أحد في الدار ، و ما في البيت رجل ، و نحو ذلك ، في لغة بني تميم خاصة ، و ما أحد حاضر... " ^(٢)

و تفسير ذلك أنّ الاسم مبتدأ في الصورة فاعل في المعنى ، و ذلك أن حروف النفي ربّما تُنزل تنزِيل الفعل ، كما في بيت السَّقَط :

و ما الفصحاء الصيّد و البدو دارها

بأفصح قولا من إيمانكم الوكع

إذ العامل في الجار هو "ما" ^(٣)

و قد يفسّر بأنّ النكرة في سياق النفي تعمّ ، و إذا عمت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس ، فأشبهت المعرف بـ "ال" الاستغراقية^(٤) .
ويلحق بذلك مجيء أسماء الأفعال الناسخة المنفية نكرة ، لوجود مسوغ وهو دلالتها على النفي، و من هنا اختصت "ليس" بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة كقول الشاعر :
كم قد رأيت و ليس شيء باقيا

من زائر طرّق الهوى و مزور^(٥)

و يشاركها في ذلك "كان" بعد نفي أو نهي ، و منه قول الشاعر :

إذا لم يكن أحد باقيا

فإنّ التأسّي دواء الأسي^(٦)

العامل

٧- رفع الظرف و المجرور فاعلا :

يقع الاسم المرفوع بعد الجار و المجرور و الظرف ، و هو معتمد على نفي أو استفهام ، أو موصوف ، أو موصول ، أو صاحب خبر أو حال ، تقول في النفي : ما في الدار أحد ، و منه قوله تعالى (ما لكم من إله غيره)^(٧) و في الاستفهام : أفي الدار أحد ، و قوله تعالى (أفي الله شك)^(٨) و غيرها^(٩) .

(١) انظر : نتائج الفكر ٤٠٩ ، التخمير ٢٥٩/١ ، شرح التسهيل ٢٩٣/١ ، البسيط ٥٤١/١ ، الارتشاف ١١٠١/٣

(٢) الأصول ٥٩/١

(٣) انظر : التخمير ٢٥٩/١

(٤) انظر : نتائج الفكر ٤١٠ ، التصريح ١٦٨/١

(٥) انظر : شرح التسهيل ٣٥٨/١ ، شفاء العليل ٣١٨/١ ، المساعد ٢٦٥/١

(٦) انظر : شرح التسهيل ٣٥٩/١ ، شفاء العليل ٣١٩/١ ، المساعد ٢٦٥/١

(٧) الأعراف :

(٨) ١٠ / إبراهيم .

(٩) انظر : شرح الجمل ٥٨/١ ، شرح ابن جماعة ٦٠ - ٦١ ، الارتشاف ١٣٢١/٣ ، اللحة البدرية ٣٠٢/١ ، المعنى ٤٤٣/٢ ، الهمع ١٣١/٥

و يكون المرفوع بعدهما فاعلا - عند الأكثرين - و لا يجوز جعله مبتدأ مؤخرا ؛ لأصالة عدم التقديم و التأخير ، و جعله قوم راجحا ، مع إجازتهم الابتدائية ، و هو اختيار ابن مالك ، و عكسه آخرون فجعلوا الابتدائية هي الراجح ، و أوجبها السهيلي^(١) .
و قد اختلف في عامل الرفع ؛ فمن قائل بأن متعلق الظرف و الجار و المجرور ، و هو الفعل المحذوف المقدر بـ (استقر) و نحوه هو العامل ، و هو اختيار ابن مالك ؛ لأصالة الفعل في العمل^(٢) ، و من قائل بأن العمل لهما نيابة عن الفعل لقربهما منه باعتمادهما^(٣) .
فإن لم يعتمدا فالجمهور على أن المرفوع بعدهما مبتدأ مؤخر لا يجوز غيره ، و يرى الأخفش و الكوفيون أن الوجهين جائزان ؛ لأن الاعتماد - عندهم - ليس بشرط^(٤) .

تعليق العمل

٨- تعليق عمل "ظن" و أخواتها :

ظنٌ و أخواتها هي الأفعال الناصبة مفعولين أصلهما المبتدأ و الخبر ، نحو : ظننت زيدا شاخصا ، و لها ثلاثة أحكام ، الإعمال و هو الأصل ، و الإلغاء و هو إبطال العمل لفظا و محلا على سبيل الجواز لضعف العامل بتوسطه ، و التعليق و هو إبطال العمل لفظا لا محلا على سبيل الوجوب^(٥) .
و لا يكون الثالث و هو التعليق إلا بمجيء ما له صدر الكلام بعده ؛ بينه و بين المبتدأ و الخبر ؛ و ذلك أن حروف الصدر لا يعمل ما قبلها فيما بعدها^(٦) .
و من ذلك مجيء الاستفهام ، سواء كان المبتدأ مضمنا معناه ، أو مضافا إلى ما ضمنه ، أو ولي بعض أدواته^(٧) ، نحو : علمت أيهم قائم ، و منه قوله تعالى (لنعلم أي الحزبين أحصى)^(٨) .
قال سيبويه : " و لو لم تستفهم و لم تدخل "لام الابتداء" لأعلمت (علمت) كما تعمل (عرفت) و (رأيت)"^(٩) .

- (١) انظر : اللوحة البدرية ٣٠٢/١ - ٣٠٣ ، المغني ٤٤٣/٢ ، الهمع ١٣١/٥ .
(٢) انظر : المغني ٤٤٣/٢ ، الهمع ١٣١/٥ ، و هذا مخالف لنصه في شرح العمدة ١٨٢/١ " فالفاعل يرتفع بهذه ، و إن لم يكن أفعالا ؛ لأن في كل واحد منها معنى الفعل الذي يقتضي الفاعلية"
(٣) انظر : الرضي ١٨٦/١ ، المغني ٤٤٣/٢ - ٤٤٤ ، الهمع ١٣١/٥ .
(٤) انظر : شرح الجمل ١٥٨/١ ، الارتشاف ١٣٢١/٣ ، المغني ٤٤٤/٢ ، الهمع ١٣١/٥ - ١٣٢ .
(٥) انظر : شرح الجزولية ٦٩٩/٢ ، العمدة ١٦١/١ ، شرح التسهيل ٨٨/٢ ، التصريح ٢٥٤/١ .
(٦) انظر : البسيط ٤٣٥/١ ، التصريح ١٥٤/١ .
(٧) انظر : الأصول ١٨٢/١ ، المقتصد ٤٩٩/١ ، شرح الجزولية ٦٩٩/٢ ، شرح الجمل ٣٢٢/١ ، العمدة ١٦١/١ ، الارتشاف ٢١١٤/٤ ، الهمع ٢٣٢/٢ - ٢٣٣ ، التصريح ٢٥٤/١ .
(٨) ١٢ / الكهف .
(٩) الكتاب ٢٣٧/١ .

و منه "لام الابتداء" نحو : ظننت لزيد شاخص^(١) ، أو "إن" و في خبرها "اللام" نحو : علمت إن زيدا لقائم ، أو ناف له الصدر ، كـ "ما" النافية^(٢) ، و منه (لقد علمت ما هؤلاء ينطقون)^(٣) ، و "إن" النافية^(٤) ، كقوله تعالى (و تظنون إن لبئتم إلا قليلا)^(٥) .

و ذكر ابن السراج و ابن النحاس "لا" كذلك من المعلقات ، نحو : أظن لا يقوم زيد^(٦) ، و ذكر ابن مالك "لام القسم"^(٧) ، كقول ليبيد بن ربيعة :

و لقد علمت لتأتين منيتي
إن المنايا لا تطيش سهامها

ورد الأخيرين أبو حيان زاعما عدم ذكر أصحابهم لهما^(٨) ، و نص ابن عقيل على أن المغاربة لم يعدوا "لا" في المعلقات^(٩) ، وزاد ابن مالك : "لو"^(١٠) ، و أبو علي "لعل" و وافقه أبو حيان^(١١) ، و استشهدوا بقوله تعالى (و ما يدريك لعل الساعة تكون قريبا)^(١٢) .

و قد اختلف في الأفعال التي تُعلق من أفعال القلوب ، فقيل كلها ، سواء كانت بمعنى العلم أم الظن ، و ذهب ابن كيسان و ثعلب و حكي عن المبرد : أنه في التي بمعنى العلم فحسب ، و قيل : هو رأي سيبويه ، و ذهب بعضهم إلى أنه حسن في العلم قبيح في غيره^(١٣) .

(١) انظر : شرح الجزولية ٦٩٩/٢ ، العمدة ١٦١/١ ، البسيط ٤٣٥/١ ، الارتشاف ٢١١٤/٤ ، المساعد ٣٦٨/١ ، الهمع ٢٣٣/٢ .

(٢) انظر : شرح الجزولية ٦٩٩/٢ ، العمدة ١٦١/١ - ١٦٢ ، البسيط ٤٣٥/١ ، المساعد ٣٦٨/١ ، الهمع ٢٣٣/٢ .

(٣) ٦٥ / الأنبياء .

(٤) انظر : العمدة ١٦١/١ - ١٦٢ ، الارتشاف ٢١١٤/٤ ، المساعد ٣٦٨/١ ، الهمع ٢٣٣/٢ .

(٥) ٥٢ / الأسراء .

(٦) انظر : الأصول ١٨٢/١ ، الارتشاف ٢١١٤/٤ ، المساعد ٣٦٨/١ ، الهمع ٢٣٣/٢ .

(٧) انظر : شرح التسهيل ٨٨/٢ ، الارتشاف ٢١١٤/٤ ، المساعد ٣٦٨/١ ، الهمع ٢٣٣/٢ .

(٨) انظر : الارتشاف ٢١١٤/٤ .

(٩) انظر : المساعد ٣٦٨/١ .

(١٠) انظر : شرح التسهيل ٨٩/٢ ، الارتشاف ٢١١٥/٤ ، الهمع ٢٣٤/٢ .

(١١) انظر : الارتشاف ٢١١٦/٤ ، الهمع ٢٣٤/٢ .

(١٢) ٦٣ / الأحزاب .

(١٣) انظر : الارتشاف ٢١١٤/٤ ، الهمع ٢٣٣/٢ ، ٢٣٤ .

المبحث الثالث

النهي

و النهي كمنظيره الاستفهام شبيها بالنفي ، بل يزيد اتفاقا معه في حرفية أدواته ، و لذا يلتقيان في جملة من الأحكام المرتبطة بتركيب يقع في سياقهما .
فتارة يأتيان لتسويغ عمل ؛ و ذلك في عددٍ من الأفعال الناسخة التي يرتبط عملها بورودها في سياقهما ، وتارة لتحقيق معنى ؛ و ذلك في "لكن" التي تتعلق عطفيتهما بتقدمهما ، و كذا في "بل" إذ يخصانها بمعنى لولاهما لتغير ، و كذا في "أو" حين دلالتها على الإضراب ، و كذا في "لا" بوجه مختلف ، إذ يكون عدمهما شرطا لعطفيتهما ، وأخرى لمنع حكم معين ؛ و ذلك في جملة الحال ، التي يمتنع - بوجود حرف النفي معها - عدّها حالا .
و إليكم المسائل محللة .

تسويغ عمل

عمل بعض أفعال النواسخ :

و هي بضعة أفعال معدودة في النواسخ ، لا تعمل في الجملة الاسمية إلا إذا سبقت بناف أو ناه ، و هذا شرط في كونها نواقص^(١) . و هي : زال ، و انكف ، و برح ، و قفى^(٢) .
و الحق بهذه الأربعة وثى ، و رام^(٣) .
و قال ابن السكيت : "ما زلت أفعله ، و ما فنتت أفعله ، و ما برحت أفعله ، و ما فصنت ، كما تقول : ما برحت . و لا يتكلم بهنّ إلا بالجدد"^(٤) .
و يسبقها من الحروف ما يدلّ على النفي - لفظا أو تقديرا - أيّا كان نوعه . فمن الحروف "ما" و أخواتها ، و من الأفعال "ليس" ، و من الأسماء "غير" ، و من الأفعال العارضة لمعنى النفي "قلما" ، و من الأفعال الدالة على النفي "أبيت"^(٥) .
و من شواهد في الحرف قوله تعالى : (ولا يزالون مختلفين)^(٦) و (لن نبرح عليه عاكفين)^(٧) وقول ذي الرمة :
ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البلا
و لا زال منهلا بجر عانك القطر

(١) انظر : التوطئة ٢٢٧ ، شرح التسهيل ٢٣٣/١ ، العمدة ١٩٥/١ - ١٩٦ ، البسيط ٦٧١/٢ ، الارتشاف ١١٦٠/٣ .

(٢) انظر : التبصرة ١٨٩/١ ، شرح التسهيل ٢٣٣/١ ، البسيط ٦٧١/٢ ، الارتشاف ١١٦٠/٣ ، التصريح ١٨٤/١ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٢٣٣/١ ، الارتشاف ١١٦٢/٣ ، المساعد ٢٥٤/١ .

(٤) الإصلاح ٣٨٨ .

(٥) انظر : العمدة ١٩٥/١ - ١٩٦ ، الارتشاف ١١٦٠/٣ .

(٦) ١١٨ / هود .

(٧) ٩١ / طه .

و في الفعل قول حسين بن مطير :
قضى الله يا أسماء أن لست زائلا
و في الاسم :
عسير توقيتك الهوى غير بارح
و في العارض للنفي :
قلما يبرح المضيع هواه
و من شواهد في "وئى" :
لا يني الخبُّ شيمة الحب ما دا
و في "رام" :
إذا رُمّت ممن لا يريم متيماً
و لا يشترط في النافي أن يكون متصلاً بها اتصالاً مباشراً ، فقد يوجد منفصلاً^(١) ، ومنه
قول الشاعر :
ما خلنني زلت بعدكم ضمينا
و قول ابن هرمة :
و لا أراها تزال ظالمة
و لزوم ذكر النافي أمر غالب ، إذ قد يحذف^(٢) ، و حذف "لا" مقيس في مضارع
جواب القسم^(٣) ، كقوله تعالى (تالله تفتأ تذكر يوسف)^(٤) .
و كقول امرئ القيس :
فقلت يمين الله أبرح قاعدا
و قول امرأة سالم بن قحطان :
* تزال حبالاً مبرمات أعدها *
و يكون حذف "لا" شاذاً في ماضي جواب القسم^(٥) .
و قد يحذف في الشعر مقدرًا للعلم به^(٦) ، كقول خليفة بن براز :
تنفك تسمع ما حبيب
ت بهالك حتى تكونه
و قول مالك بن خالد الهذلي :
و يبرح منا سلفع متكبر
و بدخول حرف النفي على هذه الأفعال يكون توافق في المعنى و أخواتها النواسخ ، إذ
تجتمع كلها في الدلالة على الإثبات ، إذ الفعل وحده "زال" "انفك" "برح" "فتى" "دال"

(١) انظر : شرح التسهيل ١/٣٢٤ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ١/٣٣٥ .

(٣) انظر : التخمير ٣/٢٩٦ ، العمدة ١/١٩٦ ، الارتشاف ٣/١١٦٠ .

(٤) انظر : العمدة ١/١٩٨ ، الارتشاف ٣/١١٦٠ .

(٥) ٨٥/يوسف .

(٦) انظر : الارتشاف ٣/١١٦٠ .

(٧) انظر : العمدة ١/١٩٨ .

على النفي ، فإذا سبق بنافٍ تحول إلى الإيجاب ؛ لأن نفي النفي إثبات ، و لذا لا تعدّ هذه الأفعال نافية و إن سبقت بنفي صريح ، و لذا لا يجوز أن يدخل على خبرها "إلا" لانعدام النفي^(١) .

تحقيق معنى

العطف بـ "لكن" :

"لكن" إذا وقع بعدها المفرد كانت أحد حروف العطف^(٢) ، عند الجمهور^(٣) ، و هي ممّا يشرك بين الاسمين أو الفعلين في اللفظ لا غير^(٤) . و خالف في ذلك يونس ، فزعم أنّها لا تكون عطفًا ، و يؤول ما بعدها على تقدير فعل ، و هي بمثابة "إن" و "أن" إذا خففتا ، فلم يخرجها عن أصلهما ، فكذلك هي لا يخرجها التخفيف عمّا كانت عليه^(٥) . و معناها الاستدراك^(٦) ، و لا تقع إلا بعد نفي أو نهي^(٧) ، فتوجب بها بعدهما ، نقول : ما جاءني زيدٌ لكن عمرو ، و ما رأيت رجلاً لكن امرأة ، و لا تضرب زيداً لكن عمراً ، فهي تحقيق ، و عطف حال على حال تخالفها ، و المعطوف بها محكوم له بالثبوت^(٨) . و لا تقع في الإيجاب عند البصريين ، و أجاز ذلك الكوفيون^(٩) ، حملاً على "بل" بجامع المعنى ، و ليس بمسموع^(١٠) ، فلا نقول : مررت بزيد لكن عمرو ، و لا يسوغ ذلك إلا لترك قصة إلى قصة تامّة^(١١) ، فلا يقتصر على اسم واحد بعدها ، بل تذكر جملة مضادة لما قبلها^(١٢) .

يقول سيبويه : " لكن " لا يتدارك بها بعد إيجاب ، و لكنها تُثبت بها بعد النفي " (١٣) .

تحقيق معنى

العطف بـ "لا" :

"لا" إحدى حروف العطف ، غير أنّها ممّا يشرك في الإعراب دون المعنى^(١٤) ،

- (١) انظر : التبصرة ١٨٩/١ ، البسيط ٦٧١/٢ .
- (٢) انظر : الأصول ٢٢٩/١ ، ٢٤٤ ، العمدة ٦٣٢/٢ ، الارتشاف ١٩٧٥/٤ .
- (٣) و اختلفوا في عطفيتها ؛ فمن قائل بأنها لا تحتاج لـ "الواو" ، و آخر على العكس من لزومها لها زائدة ، و آخر بالخيار في الإثبات و الحذف ، و غيرهم يرى عطفها للجمل و "الواو" هي العاطفة (الارتشاف ١٩٧٥/٤ ، المغني ٢٩٢/١) .
- (٤) انظر : الرصف ٣٤٥ .
- (٥) انظر : الشعر ٧٣/١ ، التحفة الوفية ٢٦٠ ، الارتشاف ١٩٧٥/٤ .
- (٦) انظر : المقتضب ١٢/١ ، الأصول ٢٢٩/١ ، ٥٧/٢ ، حروف المعاني ١٥ .
- (٧) انظر : المقتضب ١٢/١ ، الأصول ٢٢٩/١ ، ٢٤٤ ، ٥٧/٢ ، ٢١٨ ، التوتنة ١٩٧ .
- (٨) انظر : الجنى ٥٩٠ .
- (٩) انظر : الإنصاف (م ٦٨) ٤٨٤/٢ - ٤٨٨ ، الجنى ٥٩٠ - ٥٩١ ، المغني ٢٩٢/١ .
- (١٠) انظر : المغني ٢٩٢/١ .
- (١١) انظر : المقتضب ١٢/١ .
- (١٢) انظر : حروف المعاني ١٥ - ١٦ ، ٣٣ ، التبصرة ١٣٦/١ ، الإنصاف ٤٨٤/٢ .
- (١٣) الكتاب ٤٣٥/١ .
- (١٤) انظر : الجنى ٢٩٤ .

و لا تعطف إلا المفرد ، أو ما قام مقامه من الجمل ذوات المحل الإعرابي^(١) ، و يتعين وقوعها بعد الموجب و الأمر و النداء^(٢) ، و معناها إخراج الثاني مما دخل فيه الأول ، كقولك : جاءني زيد لا عمرو ، فهي تنفي عند الثاني ما وجب للأول مؤكدة ما ثبت له^(٣) ، و لذا امتنع وقوعها بعد المنفي و المنهي ، فلا يسبقانها عاطفة أبدا^(٤) ، لنلا بفسد معناها^(٥) ، لا تقول : ما ضربت الزيدان لا العمرين ، فعدم تقدم النفي و النهي شرط للعطف بها ، و لو تقدمتا لزال هذا المعنى.

تحقيق معنى

٤- دلالة "أو" على الإضراب :

"أو" حرف من حروف العطف ، يدل على معاني مختلفة ؛ منها التخيير و الإباحة والشك و الإبهام و التفصيل و غيرها . و في دلالتها على الإضراب كـ "بل" خلاف :

يرى الكوفيون أنها تدل على الإضراب مطلقاً ، و احتجوا بقوله تعالى : (و أرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون)^(٦) و قراءة أبي السمال : (أو كلما عاهدوا عهداً)^(٧) ، و قول جرير :

ماذا ترى في عيال قد برمت بهم
كانوا ثمانين و ازدادوا ثمانية
لم أحص عدتهم إلا بعداد
لولا رجاؤك قد قتلت أولادي

يقول الفراء في تفسير (أو يزيدون) : " أو " هاهنا في معنى "بل" ، كذلك جاء في التفسير مع صحته في العربية^(٨) .

و تبعهم أبو علي و ابن برهان^(٩) ، و قال ابن جني : " و " أو " هذه التي بمعنى "أم" المنقطعة ، و كلتاها بمعنى "بل" ، موجودة في الكلام كثيراً^(١٠) .

و يرى البصريون أنها لا تأتي للإضراب ، و تأولوا ما ورد من الشواهد^(١١) . و خص ذلك سيبويه بوقوعها بعد نفي أو نهى ، مع اشتراط إعادة العامل ، نحو : ما قام زيداً أو ما قام عمرو ، و لا يقيم زيد أو لا يقيم عمرو^(١٢) .

(١) انظر : الارتشاف ١٩٩٧/٤ .

(٢) انظر : نتائج الفكر ٢٥٨ ، المتبع ٤٣١/٢ ، التوطئة ١٩٧ ، التخمير ٨٣/٤ ، شرح الجمل ٢٣٩/١ ، العمدة ٦٣٣/٢ ، البسيط ٣٣٨/١ ، الجنى ٢٩٤ .

(٣) انظر : التبصرة ١٣٧/١ ، البسيط ٣٣٨/١ .

(٤) انظر : المقتصد ٩٤٦/٢ ، نتائج الفكر ٢٥٨ ، الرصف ٣٣٠ ، الارتشاف ١٩٩٧/٤ ، الجنى ٢٩٤ .

(٥) انظر : الرصف ٣٣٠ .

(٦) ١٤٧/الصفات ، و يرى البصريون أن "أو" فيها للإبهام أو التخيير ، أو الشك بالنسبة للراني (المنتصب ٣٠٤/٣ ، الإنصاف ٤٨١/٢ ، المعنى ٦٤/١) .

(٧) ١٠٠/البقرة ، و انظر : المحتسب ٩٩/١ .

(٨) معاني القرآن ٣٩٣/٢ .

(٩) انظر : شرح اللمع ٢٤٧/١ ، العمدة ٦٢٥/٢ ، الارتشاف ١٩٩٠/٤ .

(١٠) المحتسب ٩٩/١ .

(١١) انظر المسألة في : الإنصاف (م ٦٧) ٤٧٨/٢ - ٨٤ ، الارتشاف ١٩٩٠/٤ ، المعنى ٦٤/١ .

(١٢) انظر : الارتشاف ١٩٩٠/٤ ، المعنى ٦٤/١ ، الهمع ٢٤٨/٥ .

قال سيبويه : " ألا ترى أنك إذا أخبرت فقلت : لست بشراً أو لست عمراً ، أو : ما أنت ببشر أو ما أنت بعمر ، لم يجيء إلا على معنى : لا بل ما أنت بعمر ، و لا بل لست بشراً" (١) .

تحقيق معنى

٥- "بل" مفرّرة ما قبلها على حاله جاعلة ضده لما بعدها :

"بل" حرف عطف إذا وليها مفرد ، يقع مشركاً ما بعده مع ما قبله لفظاً دون المعنى (١) .
و تسبق بإيجاب أو غيره ، فإن كان الأول وقع الإضراب عن السابق حتى صار بمنزلة ما لم يذكر ، و الإيجاب للثاني ينقل حكم ما قبلها له (٢) .
و إن كان الثاني فسبقت بنفي أو نهى ، نحو : ما قام زيد بل عمرو ، و لا تعص من أطاعك بل من عصاك ، و لا تضرب زيدا بل عمراً ، صارت لتقرير حكم الأول و جعل ضده لما بعدها ، كما في "لكن" ، و على هذا أكثر النحويين (٣) .
و هو مذهب سيبويه (٤) ؛ قال : " ما مررت برجل بل حمار ، و ما مررت برجل و لكن حمار ، أبدلت الأول و جعلته مكانه" (٥) .
و أجاز الميرد مع هذا الوجه أن تكون ناقلة معنى النفي و النهي إلى ما بعدها كما في الواجب (٦) على تقدير : بل ما قام ، و بل لا تضرب ، و تبعه قوم (٧) .
وردّه ابن مالك لمخالفته استعمال العرب (٨) ، و قال : لو قصد نقل حكم النفي لما بعدها لقرن بـ "لا" أو بـ "لم" كقوله تعالى (أم يقولون تقوله بل لا يؤمنون) (٩) (بل لم تكونوا مؤمنين) (١٠) ... (١١) .
و قال ابن عصفور : " و الصحيح أنّ الذي ذهب إليه سيبويه قد اتفقا معاً على جوازه ، و على أنه كلام العرب ، و ما انفرد به لا يحفظ له ما يدلّ عليه" (١٢) .

(١) الكتاب ١٨٨/٣ .

(٢) انظر : الرصف ٢٣٠ - ٢٣١ .

(٣) انظر : التبصرة ١٣٦/١ ، البسيط ٣٤١/١ ، المغنى ١١٢/١ ، الهمع ٢٥٥/٥ .

(٤) انظر : العمدة ٦٣٠/٢ ، البسيط ٣٤١/١ ، الجنى ٢٣٦ ، المغنى ١١٢/١ .

(٥) انظر : شرح الجمل ٢٣٩/١ .

(٦) الكتاب ٤٣٩/١ .

(٧) انظر : المقتضب ١٢/١ ، البسيط ٣١٢/١ ، الرصف ٢٣١ ، الجنى ٢٣٦ .

(٨) منهم الصيمري في التبصرة ١٣٦/١ .

(٩) انظر : شرح التسهيل ٣٦٨/٣ .

(١٠) ٢٣/الطور .

(١١) ٢٩/الصفات .

(١٢) انظر : العمدة ٦٣٢/٢ .

(١٣) شرح الجمل ٢٣٩/١ .

منع حكم

امتناع وقوع جملة الحال :

الأصل في الحال أن يقع جملة خبرية ، و هو شرط فيها^(١) ، و يمتنع الحال في الطليية ، خلافا للفراء في تجويزه الأمر و نحو ، مثل : تركت عبد الله قم إليه ، وتركته غفر الله له ، و خلافا لغيره في تجويز جملة النهي احتجاجا بقول أحد المولدين :

اطلب و لا تضجر من مطلب فأفة الطالب أن يضجرا
و غيرهما يتأول ذلك ؛ بتقدير مقول فيه في الأمر ، و على أن "الواو" عاطفة في الشاهد .

و كذلك يمتنع في المفتحة بدليل استقبال ، كالمصدرة بفعل مقرون بحرف التنفيس ، أو المسبوق بحرف النفي "لن" ، فلا يقال : امرر بزيد لن يقوم ؛ و ذلك لتناقض دلالة الحال والاستقبال^(٢) .

(١) انظر : الرضى ٤٠/٢ ، الارتشاف ١٦٠٢/٣ ، المساعد ٤٣/٢ ، الهمع ٤٢/٤ .
(٢) انظر : شرح التسهيل ٣٥٩/٢ ، الرضى ٤٣/٢ ، الارتشاف ١٦٠٢/٣ ، المساعد ٤٣/٢ ، الهمع ٤٢/٤ .

ثبت المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب / لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق وتعليق : د. مصطفى النماس ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م ، دار المدني ، جدة .
- الأزهية في علم الحروف / لعلي بن محمد النحوي الهروي (ت ٤١٥هـ) ، تحقيق: عبد المعين الملوح ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق .
- أسرار العربية / لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧م ، مطبعة الترقى بدمشق .
- الاستغناء في أحكام الاستثناء / لأحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي (ت ٦٨٢هـ) تحقيق : د. طه محسن ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، منشورات وزارة الأوقاف والشئون الدينية - العراق .
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل / لعبد الله بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) ، تحقيق و تعليق : د. حمزة النشرتي ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م ، الناشر: دار المريح ، الرياض .
- إصلاح المنطق / لأبي يوسف يعقوب بن اسحاق السكيت (ت ٢٤٤هـ) ، شرح وتحقيق : أحمد شاكر وعبد السلام هارون ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف .
- الأصول في النحو / لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق : د. الفتلي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
- أمالي ابن الشجري / لهبة الله بن محمد بن حمزة الحسني (ت ٥٤٢هـ) ، تحقيق و دراسة : د. محمود الطناحي ، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين/ لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي / لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الأشبيلي (ت ٦٨٨ هـ) ، تحقيق ودراسة : د. عياد بن عيد الثبتي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان .
- التبصرة والتذكرة/ لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (ق ٤هـ) ، تحقيق : د. فتحي أحمد علي الدين ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م ، دار الفكر - دمشق ، منشورات جامعة أم القرى بمكة.

- التحفة الوفية بمعاني حروف العربية / لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم محمد الصفاقسي (ت ٧٤٢هـ) ، دراسة وتحقيق : د. صالح العايد ، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، العدد التاسع عشر ، جمادى الأولى ١٤١٨ هـ - سبتمبر ١٩٩٧ .
- التخمير = شرح المفصل في صنعة الإعراب/ لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧هـ) تحقيق : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت .
- التصريح بمضمون التوضيح / للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى (ت ٩٠٥هـ) ، دار الفكر .
- توضيح المقاصد و المسالك شرح ألفية ابن مالك / لبدر الدين أبي علي حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) ، شرح وتحقيق : د. عبد الرحمن علي سليمان ، الطبعة الثانية ، الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية .
- التوطئة / لأبي علي عمر الشلوبين (ت ٦٤٣هـ) ، دراسة وتحقيق : د. يوسف المطوع ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، مطابع سجل العرب .
- الجنى الداني في حروف المعاني / لبدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي (ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، منشورات دار الأفق الجديدة ، بيروت .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك / لمحمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٥هـ) ، دار إحياء الكتب العربية .
- حروف المعاني / لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) ، تحقيق : د. علي الحمد ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، دار الأمل ، إربد .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني / لأبي جعفر أحمد المالقي (ت ٧٠٢هـ) ، تحقيق : د. أحمد محمد الخراط ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، دار القلم ، دمشق .
- السبعة في القراءات / لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) ، تحقيق : د. شوقي ضيف ، الطبعة الثانية ، دار المعرف ، القاهرة .
- سنن ابن ماجة / للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ) = ضمن موسوعة السنة ، الكتب الستة و شروحها ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣ هـ - ١٩٨٢ م ، دار الدعوة - دار سحنون .
- شرح ألفية ابن مالك / لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ) ، حققه : د. عبد الحميد محمد عبد الحميد ، دار الجبل ، بيروت .

- شرح التسهيل / لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٩١م ، مطبعة هجر .
- شرح جمل الزجاجي/ لعلي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) تحقيق : د. صاحب أبو جناح ، ١٤١٠هـ ، مطابع مؤسسة دار الكتب ، جامعة الموصل .
- شرح الرضي على الكافية / لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي (ت ٦٨٦هـ) طبعة جديدة مصححة ، من عمل : يوسف بن عمر ، منشورات جامعة قار ، تونس .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ / لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الجياني (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : عدنان الدوري ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م ، مطبعة العاني ، بغداد .
- شرح الكافية / لمحمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة (ت ٧٣٣هـ) ، حققه وقدم له وعلق عليه : د. محمد عبد المجيد ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م ، مطبعة دار البيان بمصر .
- شرح الكافية الشافية / لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الجياني (ت ٦٧٢هـ) حققه وقدم له : د. عبد المنعم أحمد هريدي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، دار المأمون للتراث ، منشورات جامعة أم القرى ، مكة .
- شرح اللحة البدرية / لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : د. صلاح روابي ، الطبعة الثانية ، دار مرجان للطباعة .
- شرح اللمع / لأبي القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري (ت ٤٥٦هـ) ، حققه : د. فانز فارس ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، المجلس الوطني، الكويت .
- شرح المفصل / لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ، عالم الكتب، بيروت .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير / للأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عمر الشلوبين (ت ٦٥٤هـ) درسه وحققه : د. تركي بن سهو العتيبي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الناشر : مكتبة الرشد - الرياض .
- الشعر = شرح الأبيات المشككة الإعراب / لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق وشرح : د. محمود الطناحي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، مطبعة المدني - المؤسسة السعودية بمصر ، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة .

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل / لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسلي (ت ٧٧٠هـ) ، دراسة وتحقيق : د. عبد الله البركاتي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ ، المكتبة الفيصلية ، مكة .
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة / لصلاح الدين خليل بن كيكليدي العلاني (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : د. حسن الشاعر ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، دار البشر ، عمان - الأردن .
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب / لنور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨هـ) ، دراسة وتحقيق : د. أسامة الرفاعي ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، وزارة الشئون الدينية و الأوقاف ، العراق .
- كتاب سيوييه / لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت .
- كشف المشكل في النحو / لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت ٥٩٩هـ) ، تحقيق : د. هادي مطر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، مطبعة الإرشاد ، بغداد .
- اللباب في علل البناء و الإعراب / لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق : غازي طليمات ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م ، دار الفطرن بيروت - دمشق .
- المتبع في شرح اللمع / لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ) ، دراسة وتحقيق : د. عبد الحميد الزوي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤م ، منشورات جامعة قار بونس ، بنغازي .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها / لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٤٠٣هـ) ، تحقيق : علي النجدي و د. عبد الحلیم النجار و د. عبد الفتاح شلبي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، دار سزكين .
- المحلى (وجوه النصب) / لأبي بكر أحمد بن الحسن بن شقير (ت ٣١٧هـ) ، تحقيق : د. فائز فارس ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧ ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، دار الأمل - الأردن .
- المساعد على تسهيل الفوائد / لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل (ت ٧٣٩هـ) ، تحقيق وتعليق : د. محمد كامل بركات ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، دار الفكر بدمشق ، منشورات جامعة أم القرى بمكة .
- معاني القرآن / لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، عالم الكتب - بيروت .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب / لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، حققه : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان .

- المقتصد في شرح الإيضاح / لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ) تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، العراق .
- المقتضب / لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق : الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة (رحمه الله) ، عالم الكتب ، بيروت .
- المنخول من تعليقات الأصول / لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) ، حققه : د. محمد حسن هيتو ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، دار الفكر ، دمشق .
- نتائج الفكر في النحو / لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١هـ) ، تحقيق : د. محمد إبراهيم البنا ، الطبعة الثانية ، دار الاعتصام .
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان / لمحمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق و دراسة : د. الفتلي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع / لجلال الدين عيد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق و شرح : د. عبد العال سالم مكرم و أ. عبد السلام هارون ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .